S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/19619
15 March 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٨ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة
لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نص رسالة سعادة الدكتور علي أكبر ولاياتي وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية المؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٨ .

وسأكون في غاية الامتنان لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) محمد جعفر محلاتي
المدير العام للشؤون الدولية ،
الممثل الدائم بالنيابة

٥٠٠٧ش 88-06583

مرفق

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٨
موجهة الى الأمين العام من وزير خارجية
جمهورية ايران الاسلامية

شهد المجتمع الدولي حدثا آخر للتجاهل التام من قبل نظام العراق المتاجر في الحرب والمعتدي لقواعد القانون الدولي المنظمة لسير الأعمال العدائية . وفي تصعيد وتوسيع لنطاق حربه العدوانية ضد جمهورية ايران الاسلامية ، استأنف النظام العراقي هجماته على سفن النقل البحري المحايدة في الخليج الفارسي في الأسبوع الماضي ولجأ مرة أخرى الى استعمال الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ في ضواحي بختاران . وعلاوة على ذلك ، استأنف النظام العراقي في الليلة الماضية - ١٣ آذار/مارس ١٩٨٨ - هجماته بالقذائف على الأحياء غير العسكرية والسكنية في طهران مما أدى الى مقتل عشرات من المدنيين الأبرياء بوحشية . وقد أبلغتكم البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية في نيويورك بتفاصيل هذه الهجمات .

وكما تعلمون جيدا ، فان جمهورية ايران الاسلامية الملتزمة بمراعاة المبادئ الانسانية الدولية ، لم تبدأ على الاطلاق حرب المدن أو استأنفتها أو واصلتها ، وحتى بعد الهجمات العراقية الكثيفة والمستمرة على المناطق المدنية ، لجأت جمهورية ايران الاسلامية على مضض الى تدابير ثأرية ووقائية محدودة إعمالا لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس ليس عن طريق اتخاذ المناطق المدنية الخالصة كأهداف ولكن بمهاجمة المراكز العسكرية والصناعية والاقتصادية في العراق . وتمشيا مع القواعد المعترف بها عالميا للحرب ، استرشدت جمهورية ايران الاسلامية بالتزامها بأن يأتي الرد على الأعمال العدوانية المتكررة وغير المشروعة للنظام العراقي على أيدي المقاتلين المسلمين في ساحات القتال .

وتذكّر جمهورية ايران الاسلامية الأمم المتحدة مرة أخرى بمسؤوليتها الخطيرة في التصدي للأعمال العدوانية وقمعها ؛ وهو التزام أساسي لصون السلم والأمن الدوليين . ونكرر تأكيد أن صمت الأمم المتحدة وعدم مبالاتها في مواجهة الجرائم الوحشية للنظام العراقي يبقيان بدون مبرر ليس فقط فيما يتعلق بالشعب الايراني ولكن أيضا فيما يتعلق بالرأي العام العالمي .

وقد تسبب رد الفعل السلبي والمتحفظ للأمم المتحدة في استمرار وتصعيد جرائم الحرب العراقية وشجع العراق على أن يواصل بدون عقاب سياسته الاجرامية باستعمال الأسلحة الكيميائية والهجمات على سفن النقل البحري التجاري والقتل الوحشي للمدنيين في المدن والأحياء غير العسكرية الأخرى . ويهدد بالفعل هذا الاتجاه لجرائم الحرب العراقية وتراخي الأمم المتحدة السلم والأمن الاقليميين والدوليين .

ومن الجلي انه في ظل تلك الظروف ، يتعين على النظام العدواني للعراق ومؤيديه من القوى العظمى أن يتحملوا المسؤولية الكاملة عن جميع النتائج المترتبة على انتهاك السلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم . وعلاوة على ذلك ، يتعين على تلك الهيئات الدولية التي التزمت بصمت ولا مبالاة لا مبرر لهما في مواجهة جرائم حرب بهذا الحجم أن تشارك في المسؤولية عن النتائج الخطيرة للأعمال العراقية غير المشروعة .

ومن الضروري التذكير بأنه حتى تتخذ السلطات الدولية الوثيقة الصلة بالموضوع تدابير فعالة وفورية لوقف ومنع السياسات العراقية غير الانسانية وما لم تتخذ ذلك ، فان جمهورية ايران الاسلامية لن يكون أمامها من بديل سوى اللجوء مضطرة الى تدابير ثأرية فعالة ومناسبة دفاعا عن النفس .

(توقيع) علي أكبر ولاياتي
وزير خارجية
جمهورية ايران الاسلامية

- - - - -